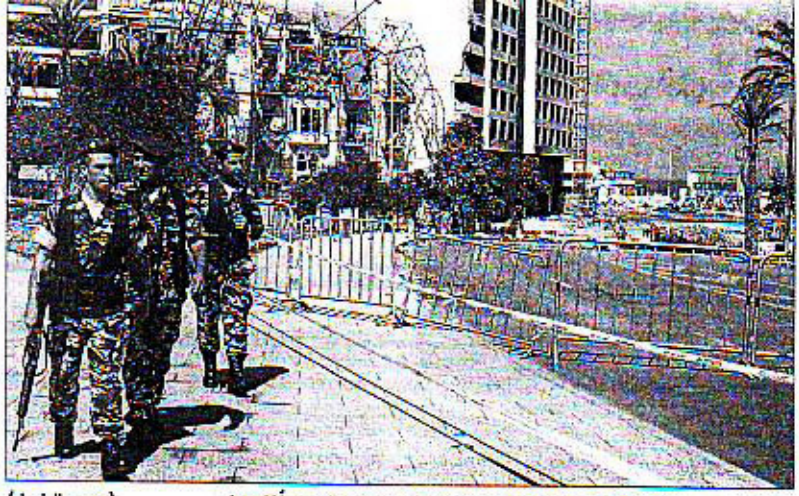

الطريق الى مسرح الانفجار قرب "السان جورج" بعد رفع السيارات المتضررة تمهيداً للتحما. (محمود الطويل)

وريثا ضحية يدعيان على الضباط الأربعة تبعاً لادعاء النيابة العامة العدلية

رجال امن وتدابير امنية امام المقر العام لقوى الامن الداخلي حيث اوقف المدير العام السابق لقوى الامن اللواء علي الحاج. (حسن عسل)

تقدم المحامي ربيع ادمون الفخري بمذكرة امام قاضي التحقيق العدلي الياس عيد بوكالته عن ماري الصباغ وابنها توفيق بو فرح وربي عبده بو فرح الذي قضى في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري في محلة السان جورج في 14 شباط الماضي، واتخذ فيها صفة الادعاء الشخصي في حق الموقوفين قائد الحرس الجمهوري العميد مصطفى حمدان والمدير السابق لمخابرات الجيش العميد ريمون عازار والمدير العام السابق للأمن العام اللواء جميل السيد والمدير العام السابق لقوى الامن الداخلي اللواء علي الحاج وكل من سيظهره التحقيق، تبعا لادعاء النيابة العامة التمييزية. واحتفظ المدعيان بتحديد قيمة التعويضات الى حين الشروع بالمحاكمة.

وذكرت المذكرة ان الانفجار ادى الى تدمير سيارة "هوندا" للمدعية الصباغ زوجة الضحية تدميرا كاملا كان المقدور استقلها ذلك اليوم للذهاب الى عمله في محلة السان جورج. وافادت حيثيات المذكرة ان النيابة العامة التمييزية ادعت بهذه القضية امامكم، وعملا باحكام المادة 363 من قانون المحاكمات الجزائية يعود الى المتضرر في الجرائم المحالة على المجلس العدلي، ان يقيم دعواه الشخصية تبعا للدعوى العامة. واشارت الى "ان اقامة الدعوى الشخصية تبعا لدعوى الحق العام يكون امام المرجع الواضع يده على القضية عملا بالمادة السادسة من القانون نفسه".

وتابع القاضي عيد تحقيقاته في الجريمة واطلع على مضمون المحاضر باستجواب الضباط الاربعة تمهيدا لتحديد شهود سيستمع الى افاداتهم في ضوء المحاضر. ولم تستبعد معلومات امكان اجراء مقابلات بين الموقوفين المستجوبين، واشارت الى ان المدعى عليهم الاربعة صدرت مذكرات بتوقيفهم تبعا لمعطيات توافرت في التحقيق الذي اجراه رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة القاضي ديتليف ميليس، والذي احاله على القضاء اللبناني ويتصل بالمدعى عليهم الاربعة. ووفق قانون اصول المحاكمات الجزائية ان اقل مدة ينص عليها في التوقيف الذي يتعلق بجناية هي ستة اشهر يمكن بعد انقضائها ان يخلى الموقوف، كما ينص على ان هذه المدة قابلة للتمديد وتخضع لسلطة القاضي الاستنسابية الذي ينظر في الملف. وافادت مصادر رسمية مطلعة ان لجنة التحقيق الدولية طلبت من السلطات المالية المختصة رفع السرية المصرفية عن حسابات الضباط الاربعة وفق "الوكالة المركزية للانباء".

في غضون ذلك اجرى خبراء هولنديون تابعون للجنة التحقيق الدولية مسحا جديدا للسيارات الموجودة في ثكنة الحلو والعائدة الى موكب الحريري، وكانت نقلت اليها من موقع الانفجار في اعقاب حصوله.

بتهمة اختلاق

اصدر قاضي التحقيق العسكري جورج رزق قراره الاتهامي في حق الموقوف الفلسطيني مصطفى خ. وطلب له عقوبة الاشغال الشاقة الموقتة من ثلاث سنوات حتى 15 عاما بعدما اتهمه باختلاق معلومات عن ان تفجيرا سيحصل في منطقة الرابية، طبقا للجناية المعاقب عليها في المادة 304 من قانون العقوبات وظن به بجلسة التسبب بفتح تحقيق تمهيدي وقضائي باختلاقه أدلة مادية على هذه الجريمة. وأحاله على المحاكمة امام المحكمة العسكرية الدائمة.

وذكرت وقائع القرار:

"ان المدعى عليه مصطفى خ. فلسطيني من المقيمين في مخيم المية ومية ويعمل سائق سيارة على خط الجنوب بين المية ومية وعين الحلوة. وبتاريخ 2005/2/24 اورد معلومات الى المديرية العامة لأمن الدولة بشخص أحد الضباط المسؤولين فيها في بيروت مفادها ان اجتماعا حصل في مخيم عين الحلوة في منزل المدعو أحمد د. وهو اردني ملقب بـ"ابو همام" في حضور المدعو جاسم اص. وهو سوري كردي، وان أحمد على علاقة ببعض كوادر "عصبة الانصار" و"جند الشام"، واستعان المجتمعون بخريطة للبنان تبين منطقة جبل لبنان وركزوا فيها على منطقة الرابية، وفهم ان مهمة محددة ستنفذ في تلك المنطقة ويجري التخطيط والاعداد لها، وان "ابو همام" ادخل كمية من المواد الكيماوية المستخدمة في تصنيع المتفجرات من نوع "سي فور" الى مخيم عين الحلوة داخل "تنك" زيت بواسطة سيارة أجرة. وقدم رسما لعبوة متفجرة مجهزة وخريطة للمكان المزمع تنفيذ التفجير فيه في منطقة الرابية. وان "ابو همام" كلف بعض الاشخاص من التابعيتين الفلسطينية والسورية استطلاع المكان تمهيدا لتنفيذ عملية التفجير في تاريخ لاحق محدد في 2005/3/14. ومن بين مؤلاء المكلفين ابرهيم ص. وأحمد ق. وجهاد ج. وزودهم وثائق مزورة ودراجة نارية وسيارة مرسيدس، وقال ان "ابو همام" استعان بثلاث نسوة محجبات لاخراج المتفجرات من عين الحلوة، جميعهن من التابعية الفلسطينية وأرامل قتل أزواجهن في العراق، ولكن بعد مرور موعد التفجير في 2005/3/14 من دون حصول أي حادث، عاد المدعى عليه وأبلغ المسؤول نفسه في أمن الدولة ان خلافا حصل بين "ابو همام" ومجموعة المنفذين

تعزيزات تواكبها